

الدورة الأولى للجنة التنظيم السياسي الموحد

11 / 2 / 1989م

عقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الأولى في مدينة تعز في الفترة من 31 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1989م. حيث تبودلت الكلمات التي عبرت عن الرغبة الجادة والقناعة المشتركة لقيادتي شطري الوطن في تعزيز العمل الموحد، ومنها قيادة التنظيم السياسي حيث شارك في الاجتماع كل من:

رابعاً: البحث في صيغ وأشكال مناسبة للاطلاع على تجارب عمل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. هذا وقد تم أثناء هذه الدورة استقبال اللجنة من قبل الأخ العقيد/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، حيث جرى نقاش مستفيض حول مهمة اللجنة، ومسائل العمل الموحد الأخرى، وعمق اللقاء القواسم المشتركة وعزز الثقة للسير بالعمل الموحد قدماً.

تم التوقيع على هذا في تعز بتاريخ 2 نوفمبر 1989م الموافق 4 ربيع الثاني 1410هـ

د. عبدالكريم الإرياني

نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
عضو اللجنة الدائمة
عن الشطر الشمالي

سالم صالح محمد

الأمين العام المساعد
للحزب الاشتراكي اليمني
عن الشطر الجنوبي

العام باستقلاليتها وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي.

البديل الثالث: يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني نفسيهما ويتركان الحرية لقيام التنظيمات السياسية.

البديل الرابع: قيام تنظيم سياسي يتكون بشكل جبهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والقوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورتي (سبتمبر وأكتوبر)، على أن تحتفظ كل من هذه القوى باستقلاليتها.

وتم الاتفاق على مواصلة مناقشة وبحث هذه البدائل في الدورة القادمة، على أن يتم بلورة هذه البدائل والمقترحات أياً كانت وسبل مناقشتها خارج إطار المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

ثانياً: أن تناقش اللجنة القضايا التالية:

1 - الأسس السياسية والاجتماعية للتنظيم السياسي.
2 - برنامج التنظيم ونظامه الداخلي.

ثالثاً: أهمية دراسة تجربتي العمل التنظيمي والسياسي للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في شطري الوطن والاستفادة مما هو إيجابي في تجربتين، وتعزيز القواسم المشتركة في الوثائق السياسية للشرطين بما يخدم مهمة اللجنة.

عن الشطر الجنوبي:

1- سالم صالح محمد
2- سيف صائل خالد
3- صالح محسن الحاج
4- راشد محمد ثابت
5- حسين علي حسن.
6- أحمد محمد الحبشي

عن الشطر الشمالي:

1- د/ عبدالكريم الأرياني
2- يحيى حسين العريشي
3- د/ احمد الأصبحي
4- علي لطف الثور
5- إسماعيل الوزير
6- احمد علي المطري
7- محمد ضيف الله

وجرى في الاجتماع النقاش في المسائل التالية:

أولاً: البدء في إيجاد الصياغة المناسبة للتنظيم السياسي لدولة الوحدة حيث عرضت في هذا الإطار أربعة بدائل:

البديل الأول: اندماج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في إطار واحد.

البديل الثاني: احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي

(30 / 11 / 1989م)

لقاء عدن التاريخي



■ جانب من اجتماع قمة الشطرين في عدن 1989م



■ الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يوقعان اتفاق عدن التاريخي

مارس 1989م والإسراع في إنجاز أعمال اللجان الوحدوية المشتركة خلال مدة زمنية أقصاها شهران.

2 - التأكيد على لجنة التنظيم السياسي الموحد بالإسراع في إنجاز مهمتها التي بدأتها في دورتها الأولى خلال فترة زمنية أقصاها شهران وذلك بما يكفل الإعداد لمستقبل العمل السياسي لدولة الوحدة في ضوء مشروع دستور دولة الوحدة، بما يسهم في تعزيز المسار الديمقراطي للعمل السياسي.

ثالثاً:

تلتزم قيادتا الشطرين بتنفيذ ما ورد في هذا الاتفاق خلال الفترة الزمنية المحددة في مواده.

تم التوقيع على هذا في عدن بتاريخ 30 نوفمبر 1989م الموافق الأول من جمادى الأولى 1410هـ.

العقيد/ علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة
الأمين العام للمؤتمر
الشعبي العام

علي سالم البيض

الأمين العام للحزب
الاشتراكي اليمني

سنة أشهر.

2 - يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

3 - تنفيذاً لذلك يشكل رئيسا الشطرين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيراً داخلياً في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

4 - يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية إلى إيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

ثانياً:

1 - استكمال كافة الإجراءات لتنفيذ اتفاق رمضان مايو 1988م، ومنها ما يتعلق بتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، وتنفيذ نتائج الدورة الأولى لعام 1989م للجنة الوزارية المشتركة التي انعقدت في صنعاء بتاريخ 21-23

علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات الشعب اليمني بمناسبة العيد الثاني والعشرين لاستقلال جنوب الوطن اليمني، في الفترة 29 - 30 نوفمبر 1989م، تم خلال ذلك المصادقة وإقرار مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة، الذي أنجزته اللجنة الدستورية المشتركة بتاريخ 30 / 12 / 1981م، الموافق 4 ربيع الأول 1402هـ، من قبل قيادتي الشطرين ممثلة بالأخوين العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تنفيذاً لما ورد في (ثانياً) من اتفاقية الكويت، وعلى أن تستكمل الإجراءات المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة وعلى وجه الخصوص المواد التاسعة والعاشر، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة من اتفاقية القاهرة، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً:

1 - إحالة مشروع الدستور إلى مجلسي الشورى والشعب في شطري الوطن، وذلك للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما خلال مدة زمنية أقصاها

إيماناً من كلا جانبي شطري الوطن بالوحدة اليمنية وأهداف ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر الخالدتين ووفاء لنضال الشعب اليمني وتضحيات شهدائه لبناء اليمن موحد مستقل وتلبية للإرادة اليمنية وحرصاً منها على الدفع بالعمل الموحد بين شطري الوطن الواحد إلى مراحل متقدمة، تقرب من يوم الوحدة باعتبار أن الوحدة قدر ومصير شعبنا في الشطرين، وانطلاقاً من تطورات جماهير شعبنا اليمني في تحقيق الوحدة اليمنية أرضاً وإنساناً ووصولاً إلى تحقيق كامل استقرار وأمن وتطور ونماء الوطن اليمني خاصة بعد أن أسهمت منجزاتنا الوحدوية في إثراء المناخ الموحد بمزيد من الأبعاد الوطنية والأخوية بما أفرزته من ممارسات وحدوية على النطاق الشعبي والحكومي والمؤسسات والهيئات العامة، الأمر الذي جعل المواطن اليمني أكثر ترقباً للانتقال بقضيته الوطنية إلى وضع اللمسات الأخيرة لإعلان قيام دولة الوحدة، وبناء على الاتفاقيات والبيانات الموقع عليها من قيادتي ومسؤولي الشطرين، واستمراراً في تهيئة المناخ السلمي والديمقراطي اللازم لإنجاز الخطوات الوحدوية وصولاً لدولة الوحدة، وتأكيداً على الالتزام بسياسة الحوار والتفاهم بين الشطرين، وحماية الأمن والاستقرار ومواصلة للاتصالات ولللقاءات الوحدوية بين الشطرين، فقد تم خلال الزيارة التي قام بها العقيد/